

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الورقة النقاشية السادسة

المئة

الطريق إلى علامة

في تاريخ الأردن

المستوى الأول

(٢٠١٧ - ٢٠١٨)

- للمرحلة الثانوية بكافة فروعها -

إعداد الأستاذ:

عبدة الجبالي

الورقة النقاشية السادسة: " سيادة القانون أساس الدولة المدنية " .

س : ما المقصود بالدولة المدنية ؟ بناءً على ما عرفها جلالة الملك عبدالله الثاني؟

ج : هي دولة القانون التي تستند إلى حكم الدستور وأحكام القوانين في ظل الثوابت الدينية والشرعية وتركز على المواطنة الفاعلة، وتقبل بالتعددية والرأي الآخر، وتحدد فيها الحقوق والواجبات دون تمييز بين المواطنين بسبب الدين أو اللغة أو اللون أو العرق أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي أو الموقف الفكري.

س : أذكر مميزات الدولة المدنية التي عرفها (حدها) جلالة الملك عبدالله الثاني؟

ج : ١. هي الدولة التي تستند إلى حكم الدستور وأحكام القوانين في ظل الثوابت الدينية والشرعية.
٢. وتركز على المواطنة الفاعلة.
٣. وتقبل بالتعددية والرأي الآخر.
٤. وتحدد فيها الحقوق والواجبات دون تمييز بين المواطنين بسبب الدين أو اللغة أو اللون أو العرق أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي أو الموقف الفكري.

س : وضّح : شدد جلالته الملك على أن سيادة القانون هي المعبر الحقيقي والأساسي الذي تبني عليه الديمقراطيات والاقتصاديات المزدهرة والمجتمعات المنتجة ؟

ج : تظهر ذلك في ان مسؤولية تطبيق وإنفاذ سيادة القانون بمساواة وعدالة ونزاهة تقع على عاتق الدولة، حيث يتطلب في الوقت ذاته أن يتحمل كل مواطن مسؤولية ممارسة وترسيخ وسيادة القانون في حياته اليومية وبعيداً كل البعد عن الانتقائية.
س : اذكر الإشارات (الصور) والحوادث اليومية التي تطرق إليها جلالته الملك لتبسيط مفهوم سيادة القانون في ورقته النقاشية السادسة؟

ج : ١. أن يرى طفلة تموت في أحضان والدها في عرس أو احتفال تطلق فيه نيران الأسلحة.
٢. أن يرى أم تودع ابنها دون أن تعلم أنه لن يعود بسبب سائق لم يحترم القانون .
٣. أن يرى طالب متفوق فقد فرصته لعدم تطبيق سيادة القانون .
٤. أن يرى مجرم ينعم بالحرية دون مساءلة.

س : ما العامل الأساسي بنظر جلالته الملك عبدالله الثاني الذي يخفي وجود الدولة المدنية؟

ج : غياب سيادة القانون والتطبيق غير العادل له، جعل من دول المنطقة المحيطة تعيش حالة مروعة ومحزنة.

س : ما هو الميزان الذي وضعه جلالته في رؤيته لدولة القانون والمواطنة، لضمان حقوق جميع مواطنيها وتعزيز العدالة الاجتماعية؟

ج : الميزان هو: ضمان حقوق الأقلية كمتطلب لضمان حقوق الأغلبية، وأن سيادة القانون هي الضمان لحقوق الجميع وتعزيز العدالة الاجتماعية.

س : ما الأمور التي تعمل على انتهاك القانون واضعاف قيم المواطنة وتفتك بمسيرة المجتمعات كما يراها جلالته الملك عبدالله الثاني؟

ج : ١. تساهل المسؤولين بتطبيق القانون بدقة ونزاهة وعدالة.
٢. انتشار الوساطة والمحسوبية.
٣. عدم تطبيق مبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص .
٤. عدم تطبيق مبدأ المواطنة الصالحة في المجتمعات.

** ان التواني في تطبيق القانون بعدالة وشفافية وكفاءة يؤدي إلى ضياع الحقوق ويضعف الثقة بأجهزة الدولة ومؤسساتها.

س : ما هو المعيار الأساسي والوحيد الذي وضعه جلالته الملك للتعيينات للموظفين؟

ج : المعيار هو : الالتزام بمبدأ الكفاءة والجدارة.

س : ما الطرق التي يطلب جلالته الملك بها كل مواطن أن يعبر من خلالها عن حبه لبلدنا العزيز؟

ج : ١. من خلال احترامه لقوانين البلد.
٢. أن يكون مبدأ سيادة القانون هو الأساس في سلوكنا وتصرفاتنا.
٣. تحديد مسارنا نحو المستقبل بوعي وإدراك للتحديات التي قد تواجهنا.